تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر
علي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة

الباحثة/ هالة صلاح الدين حسن عبد العال*

لدرجة الماجستير بقسم الاجتماع كلية التربية – جامعة السويس

مقدمة الدراسة :

يحتل التعليم الأساسي منزلة هامة في النظـــام التعليمـــي لأي مجتمـــع مـــن مجتمعـــات العالم،فلعل أحد المعايير الأساسية التي يحدد مستوي التقدم الحضاري في أي مجتمع مـــن المجتمعات المعاصرة ما يبديه هذا المجتمع من اهتمام كبيـــر بتلاميـــذ مرحلـــة التعلـــيم الأساسي.

وتكمن أهمية التعليم الأساسي في أنه الباب الذي يؤدي الـــى التربيـــة الحقيقيـــة والتعلـــيم الصحيح ،ومن هنا تتضح خطورة التعليم في هذه المرحلة للتلميـــذ ،حيـــث أنـــه مـــازال مستمرا في نموه من كافة النواحي الجسمية والعقلية والأنفعالية والاجتماعية .واستمرارية النمو هذه تفرض علي التعليم الأساسي أن يكون من أهم أهدافه توفير الفرص التعليميـــة المناسبة من أجل مساعدة التليمذ علي تحقيق النمو المتوازن والمتكامل له وتزويده بالقـــدر المناسب من المعارف والمهارات العملية والعقلية والفنية والإتجاهات اللازمة لهذا النمـــو حاضرا ومستقبلا. (عنتر ، ٢٠١٨)

وقد بذلت جمهورية مصر العربية محاولات عديدة لتطوير التعليم عبر تاريخها التعليمي ، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق أهدافها بالقدر المناسب حتي الأن،حيث أن التعلـــيم فـــي مصر بصورة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة مازال في وقتنـــا الحـــالى يواجهـــان الكثير من القيود الى تحد من كفاءته و تضعف من جودة مخرجاته.[١]

ولعل من أبرز تلك القيود التي تواجه التعليم في مصر وأشدها تأثيرا علي مسيرة التعلـــيم الأساسي بخاصة،هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة القائمين علـــي مكونـــات

[١] – موقع وزارة التربية والتعليم المصرية on the internet at www.moe.gov

العملية التعليمية ، الأمر الذي يعيق امكانية تطوير التعلـــيم الأساســـي وتحســـين جـــودة مخرجاته .(جمال ، ٢٠١٥)

فالتمويل يعد الشريان المغذي للعملية التعليمية التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية في تحقيق الأهداف المنشودة في عملية التنمية الشاملة والإعداد الأمثل للطاقات البشرية ، ولذلك تقاس أهمية التعليم في أي مجتمع بنسبة ما ينفقه المجتمع علي التعليم الى الناتج القومي الاجمالى للمجتمع،حيث يشكل موضوع الإنفاق علي التعليم وتمويله المدخل الحاكم لمستوي منظومة التعليم ،وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر ويتاثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة. (جمال ، ٢٠١٥)

لذلك نجدأن تمويل التعليم من أهم القضايا التي تناولتها أنظمة التعليم بالدول المتقدمة، فنجد من الدول الرائدة في مجال تمويل التعليم والتي تمول التعليم بشكل جيد، دولة فرنسا حيث نجد أن تمويل التعليم بها مركزياّ،حيث تقوم الدولة بالعبءالأكبر في تمويل التعليم من الضرائب العامة ،وهي لاتفرض ضرائب خاصة بالتعليم باستثناء ضربية التلمذة الصناعية التي تفرضها علي المؤسسات التجارية والصناعية لدفع عجلة التعليم الفني ،وتقدمها مباشرة للمؤسسات التعليمية التي تختارها،والى جانب مركزية تمويل التعليم في فرنسا ،نجد مشاركة الاقاليم في تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة ،حيث تساهم المحليات بنسبة ١٣%من الموازنة العامة للتعليم ،وهذا يوضح قلة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في المحليات، كما أن الأباء يرسلون أبنائهم الى المدارس دون الاهتمام بالإنفاق التعليمي أو المصروفات الدراسية التي تتحملها الدولة في تعليم أبنائهم. (عبد العال ، ٢٠١٥)

ونجد أيضاّ دولة المانيا،كأحد الدول الرائدة في مجال تمويل التعليم، حيث أنه يأتي بالمشاركة مابين الحكومة الإ تحادية والولايات (اكبر نصيب من ميزأنية التعليم) وبين بلديات المدن والقري ،وتقوم الولاية بدفع مرتبات ونفقات المعلمين والعاملين. (عبد النبي ، ٢٠١٣)

مشكلة الدراسة:-

يعاني التعليم بصفة عامة في مصر والتعليم الأساسي بصفة خاصة من العديد من المشكلات الناتجة عن نقص التمويل في بعض من جوانبه،مما يؤثر سلبا علي تحقيق الأهداف المرجوة منه،ومن هذه المشكلات: تكدس الطلاب بداخل الفصول، وقلة تغطية مدارس مرحلة الحلقة الاولي من التعليم الأساسي لاستيعاب كثافة الطلاب العالية بها، وأن المدارس بها عجز المعلمين في بعض التخصصات ، وقلة وجود الأدوات والوسائل التعليمية ببعض مدارس مرحلة التعليم الأساسي ، وقلة وجود حجرات لممارسة بعض من مواد الأنشطة مثل التربية الرياضية والتربية الفنية والتربية الموسيقية بداخل بعض مدارس مرحلة التعليم الأساسي وغيرها.

ولقد تناولت العديد من الأبحاث والدراسات الحديثة ما يؤكد حجم المشكلات الناتجة عن نقص تمويل التعليم ،كما جاء في دراسة (زيدان وأخرون،٢٠١٩) بضرورة تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، حيث اوضحت الدراسة أنه يجب ترشيد الإنفاق التعليمي لمواجهة مشكلات التمويل لتحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر عن طريق عدة مداخل منها المدرسة المنتجة ،الادارة الالكترونية، ،وتقليل الهدر التربوي

وأيضا كما جاء في دراسة (الدهشان،٢٠١٥) بعنوان رؤية مقترحة لتنويع مصادر التمويل في مصر حيث أوضحت الدراسة المشكلات التي تواجه تمويل التعليم في مصر منها تكدس الطلاب بداخل الفصول،وعجز المعلمين في بعض التخصصات ،وغيرها ووضع بدائل مقترحة لحل تمويل التعليم لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

وكذلك كما جاء في دراسة(أحمد ، ٢٠١١) . (بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتي ٢٠١٧) حيث أوضحت الدراسة حجم المشكلات الناتجة عن التمويل ومنها: تكدس الطلاب داخل الفصول وارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية ،وقد هدفت للتعرف علي بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل لتحقيق مبد تكافؤ الفرص التعليمية والتوزيع العادل بين الطلاب والتوصل لوضع بدائل مقترحة لحل المشكلات الناتجة عن تمويل التعليم الأساسي لتحقيق

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل بين الطلاب وقلة تكدس الطلاب داخل الفصول.

وبناء علي ماسبق، قد أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لتوضيح المشكلات الناتجة عن ضعف التمويل للحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر ،للتأكد من وجود مشكلات ناتجة عن نقص تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر،وقد تم تطبيق إستبانةعلي عينة قوامها (٢٥) من (مدراء–موجهين –معلمين)المرحلة حيث روعي في اختيار العينة أن تكون ممثلة لمجتمع البحث وتغطي مشكلات التمويل الواقعة بمرحلة التعليم الأساسي ،وقد اسفرت نتائجها عن مايلي:

١- ١٥%من العينة اقروا أن توزيع الطلاب بدخل الفصول غير متساو ، وهذا يدل علي وجود مشكلة واضحة في وجود ارتفاع كثافة الطلاب بداخل الفصول.

٢- ٢٠%من العينة أقروا أن هناك نقص في وجود مدارس لاستيعاب كثافة الطلاب العالية ،وهذا يدل علي وجود مشكلة واضحة في قلة تغطية فصول مدارس الحلقة الاولي من التعليم الأساسي لاستيعاب هذه الكثافة العالية من الطلاب.

٣- ٢٠%من العينة أقروا أن هناك تكدس للطلاب داخل الفصول ،وهذا يدل علي علي وجود مشكلة في قلة وجود فصول في بعض من مدارس تلك المرحلة لاستيعاب تلك الكثافة العالية بداخلها.

٤- ٢٥%من العينة أقروا أن هناك نقص بالمعلمين وهذا يدل علي وجود مشكلة واضحة في وجود عجز للمعلمين في بعض التخصصات .

٥- ١٠%من العينة أقروا أن هناك قلة وجود الادوات والوسائل التعليمية المساعدة للعملية التعليمية داخل بعض من مدارس تلك المرحلة مما يدل علي وجود مشكلة واضحة هي قلة وجود الأدوات والوسائل التعليمية لتفعيل جوانب العملية التعليمية بأكملها.

٦- ١٠%من العينة أقروا أن هناك قلة وجود حجرات لممارسة مواد الأنشطة كالتربية الرياضية .والتربية الفنية،التربية الموسيقية،ومما يدل علي وجود مشكلة واضحة في قلة تفعيل تدريس مناهج مواد الأنشطة كالتربية الرياضية ،التربية الفنية،التربية الموسيقية،

بشكل كامل نتجية قلة وجود امكانيات لوجود حجرات لممارسة مواد الأنشطة كالتربية الرياضية والفنية والموسيقية

وتحاول الدراسة الحالية دراسة بعض المشكلات التي تعوق تمويل التعليم الأساسي في مصر،وكذلك الإستفادة من خبرات بعض الدول مثل فرنسا والمانيا في كيفية التغلب علي هذه المشكلات.

تساؤلات الدراسة:-

تتضح الدراسة في السؤال الرئيسي التالى "كيف يمكن تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:-

١- ماواقع التعليم الأساسي في مصر؟

٢- مامصادر تمويل التمويل للتعليم للحلقة الاولي من التعليم الأساسي في نجاح العملية التعليمية في مصر علي وجه اكمل؟

٣- ما واقع تمويل التعليم في بعض التجارب العالمية المعاصرة؟

٤- ما التحليل المقارن لواقع تمويل التعليم في كلا من فرنسا والمانيا؟

٥- ما التصور المقترح لتمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر؟

اهداف الدراسة:-

يستهدف البحث الحالى تحقيق الاهداف التالية:

١- توضيح واقع نظام التعليم الأساسي في مصر.

٢- توضيح مصادر تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في نجاح العملية التعليمية في مصر علي وجه أكمل.

٦- التعرف علي واقع تمويل التعليم في بعض التجارب العالمية المعاصرة؟

٣- تحديد اوجه الشبه والاختلاف بين واقع تمويل التعليم في كلا من فرنسا والمانيا.

٤- وضع تصور مقترح لتمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث الحالى علي النحو الاتي:

١- **الأهمية النظرية:**

تفيد الدراسة الحالية في توفير إطار نظري عن مشكلات تمويل التعليم في مصر وكيفية حلها.

الأهمية التطبيقية:

١- قد توفر لمتخذي القرار والمسؤولين عن التعليم في مصر إطاراً نظريا لحل مشكلات تمويل التعليم في مصر وكيفية تطبيق ذلك علي أرض الواقع بشكل جيد.

٢- يساعد في التخطيط المستقبلي الجيد للعملية التعليمية ،حيث يضع تصوراً مقترحا لحل مشكلات تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١- **الحدود الموضوعية:** تتحدد في موضوع البحث والذي يتناول العنوان"تمويل الحلقة الأولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول".

٢- **الحدود المكانية:** محافظات (القاهرة - الغربية - أسيوط)

٣- **الحدود الزمنية:** الفترة من ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي المنهج المقارن ، حيث يتم وصف احدي الظواهر أو القضايا في دولتين أو أكثر ثم المقارنة بينهما ،ومحاولة التوصل الى الاسباب التي أدت الى وجود اختلافات ، لذا فقد وصف الواقع الحالى لتمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر وفرنسا والمانيا ،وتم تحديد اوجه التشابه والاختلاف بينهم.ومن ثم التوصل الى نتائج تفيد البحث ويمكن خلالها حل مشكلات تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات دولتي فرنسا والمانيا،

أيضا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل واقع التعليم فى دولتي المانيا وفرنسا .

مصطلحات الدراسة:

١- التمويل:يقصد بالتمويل لغويا تجميع ورصد مبلغ من المال ولفظ المال في المعجم الوجيز يطلق علي كل ما يمكله الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض أو تجارة أو عقار ، والممول من يتفق علي عمل ما، ويعرف أيضاً علي أنه محاولة تدبير الإحتياجات المالية الازمة لتنفيذ خطة معينة في إحدي القطاعات خلال فترة زمنية معينة(الدهشان ، ٢٠١٣) أما تمويل التعليم فنقصد به: العملية الوظيفية الادارية التي تختص بعمليات التخطي للأموال للحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة للمؤسسات التربوية مما يساعدعلي تحقيق أهداف هذه الأنشطة. وتعرف الباحثة التمويل إجرائيا بأنه كافة الجهود المبذولة في الإنفاق الناجح علي كل جوانب العملية التعليمية وتحقيق اهدافها. (الرشيدي ، ٢٠١٠)

٢- **مرحلة التعليم الأساسي (مرحلة الحلقة الاولي من التعليم الأساسي)**

هو تعليم موحد مدته تسع سنوات يقوم علي توفير الحد الأدنى والأساسي من الإحتياجات التعليمية والمعارف والمهارات للأفراد التي تمكنهم من الاستمرار في التعليم أو التدريب وتهيئتهم مهنيا للالتحاق بسوق العمل وفقا لميولهم واستعدادتهم وامكانياتهم ،ويقوم ذلك عن طريق تنمية قدرة الأفراد علي مواجهة تحديات الحاضر والاستعدادات من أجل المستقبل في إطار التنمية المجتمعية الشاملة(فرج ، ٢٠١٢)

وتعرف الباحثة مرحلة التعليم الأساسي(الحلقة الاولي من التعليم الأساسي) إجرائيًا علي أنها تلك المرحلة التي يتم فيها تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لتكوين وبناء شخصياتهم في كل الجوانب العقلية والاجتماعية والنفسية وغيرها وهي مرحلة الزامية بمصر تمتد من سن ٦ سنوات الى ١٤ سنة.

٣- **خبرات/خبرة:**

تعرف خبرة دولة ما علي أنها : تراكم المواقف والسلوكيات والأحداث التاريخية والإجتماعية وغيرها في كل الجوانب والتي تستفيد منها في مواجهة مشكلات الحاضر

ووضع رؤية جيدة للمستقبل، وتعرف الباحثة الخبرة إجرائيا علي أنهـا مجموعـة مـن المواقف من أنواع السلوك المختلفة التي يمر بها الفرد طيلة حياته وتؤثر فـي شخصـيته وتضيف الى مهاراته وبناؤه العقلي والشخصي والوجداني وغيره.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:-

وفيما يلي عرض لهذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

١- دراسة(زيدان وأخرون ، ٢٠١٩) بعنوان تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر

هدفت تلك الدراسة الى توضيح مداخل متعددة لترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر عن طريق وضع تصور مقترح لتفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي كالمدرسة المنتجة والإدارة الإلكترونية .المجمعات التعليمية، تقليل معدلات الهدر التربوي ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتفسير جوانب المشكلة وتحليلها، وأدواته المقابلات والزيارات الميدانية ، وقدتوصلت الدراسة الى وضع تصور مقترح لكيفية تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالى في تناولها لوضع تصور مقترح لتحسين الفاعلية التعليمية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي ومنها مدارس الحلقة الاولي من التعليم الأساسي ،ولكنها تختلف معه في أن البحث الحالى يتناول تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول.

٢- دراسة (الزبير،٢٠١٨) بعنوان دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم –السودان.

هدفت الدراسة الى التعرف علي دور نظام التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد لمواجهة المشكلات الناتجة عن نقص تمويل التعليم الأساسي بدولة السودان ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ نظراً لمناسبته لأغراض البحث، والأسلوب الاحصائي لحساب تدفق التلاميذ بين الصفوف المختلفة.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:أنسب اليه لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية أن تعطي الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض ومن إيجابيات تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية أنه يقلل نسبة الفقر، تقليل التسرب، العدالة في توزيع الفرص التعليمية،ومن سلبيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية انعدام ضمان الجهة التى تمول ، ومن صعوبات تمويل التعليم بنظام الكوبونات صعوبة فهم الفكرة.

وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالى في أنها تناولت تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية للتعليم الأساسي، ولكنها تختلف عنه في موضوع البحث، كونها تتناول تمويل التعليم بنظام مثل نظام الكوبونات التعليمية من وجهة نظر خبراء التعليم والاقتصاد ولكن البحث الحالى يتناول تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي وحل مشكلاته ووضع تصور مقترح لذلك علي ضوء خبرات بعض الدول.

٣- **دراسة (عبدالعال& خليل،٢٠١٨) بعنوان دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الالزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية)** .

هدفت الدراسة الى توضيح الى مقارنة لنظام التعليم الالزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية وكيفية الاستفادة من نظم التعليمية المختلفة في فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية ومنها نظام تمويل التعليم الأساسي، وتحديد أوجه الشبه والإختلاف في دول المقارنة ومصر والإستفادة من خبراتهم في حل مشكلات التمويل في مصر ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدول في مجال تمويل الحلقة الأولي من التعليم الأساسي وكذلك المنهج التاريخي .

وقد تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالى في تناول نظرة تحليلية مقارنة شاملة لنظام التعليم الأساسي بكل جوانبه في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية علي ضوء خبرات بعض الدول منها دولة فرنسا كأحد دول المقارنة ومنها نظم التمويل ،ولكن تختلف معه في أن هذه الدراسة تناولت نظم التعليم الأساسي بهذه الدول بشكل عام علي ضوء خبرات بعض الدول ،ولكن البحث الحالى اقتصر تناوله علي تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي علي ضوء خبرات بعض الدول(فرنسا–المانيا)

٤- **دراسة(الدهشان ،٢٠١٥) بعنوان رؤية مقترحة لتنويع مصادرتمويل التعليم في مصر(توجهات استراتيجية في التعليم–تحديات المستقبل**

هدفت الدراسة الى التعرف علي مصادر تمويل التعليم ومعايير جودته ومشكلات تمويل التعليم بشكل عام في مصر ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والملاحظة كأداة للبحث ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: وجود مشكلات في تمويل التعليم بشكل عام في مصر منها كثافة الطلاب العالية الموجودة بالفصول،وعجز المعلمين في بعض التخصصات وغيرها. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود تنويع لمصادر تمويل التعليم في مصر لمواجهة تلك المشكلات وغيرها.

وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالى في تناولهما لتمويل التعليم في مصر وفي وضع تصوراً مقترحاً لإيجاد بدائل مقترحة لحل مشكلات التمويل وتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر،ولكن تختلف معه في أن تلك الدراسة تناولت تمويل التعليم في مصر بشكل عام وكذلك في استخدامها المنهج الوصفي، ولكن البحث الحالى استخدم المنهج المقارن واقتصر تناوله علي تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول.

٥- **دراسة (الصادق ، ٢٠١٥) بعنوان تطوير دور الجامعات المصرية لبناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرة المانيا**

هدفت الدراسة الى التعرف علي أوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة مصر والمانيا في مجال الربط بين الجامعة ومجتمع المعرفة ،ووضع تصور مقترح للتطوير دور الجامعات المصرية لبناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرة المانيا، وقد استخدمت الدراسة

المنهج المقارن ، وقد توصلت الدراسة الى كيفية الربط بين مجال الجامعة ومجتمع المعرفة في مجالات انتاج ونشر وتوظيف المعرفة ووضع اليات لتطوير دور الجامعات المصرية ومجتمع المعرفة في ضوء خبرة المانيا.

وتتشابه الدراسة الحالية مع البحث الحالى في تناولهما لدولة المانيا كأحد دول المقارنة، ولكن تختلف معه في أنها تناولت التعليم العالى، ولكن البحث الحالى يتناول تمويل الحلقة الاولي من التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول فرنسا –المانيا.

ثانيا: الاطار النظري للدراسة

اليات إصلاح تمويل التعليم في ضوء تجربة فرنسا والمانيا :

١- توزيع نصيب التلميذ من الإنفاق بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في مصر :

يمثل تدهور جودة التعليم وعدم تناغم المهارات المتعلمة مع احتياجات سوق العمل اثنان من أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري ، ولايزال الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر منخفضاً مقارنة بما هو كائن في الدول الأخرى . وتشير الإحصاءات إلى الإنفاق على التعليم في مصر وتونس والمغرب يبلغ ١٠.٤ % و ٢٥.٣ % و ١٧.٥ % من جملة الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٤.

وقد ازداد الأنفصال بين التعليم وبين احتياجات سوق العمل المصري قوة في خلال القرن العشرين ؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات المصرية لتصل إلى ٤٥ % و ٢٥ % بين الأناث والذكور في عام ٢٠٠٦ .

وقد أنخفض الإنفاق الحكومي على التعليم منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالى من ٤.٨ % في عام ٢٠٠٥ إلى ٣.٨ % في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الدستور الأحدث الصادر في عام ٢٠١٤ يطالب الدولة بتخصيص ٤ % من ناتجها المحلي الإجمالى لتمويل التعليم ، إلا أن هذا لم يتحقق بسبب الصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري .

وقد أدى ارتفاع معدلات التضخم ، وتخفيض سعر صرف الجنية مقابل العملات الأجنبية ، ورفع أسعار الوقود والكهرباء إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع المصري . وقد أنعكس ذلك كله على تدهور الأوضاع الاجتماعية للعديد من الشرائح الطبقية في مصر وخاصة بين صفوف الطبقات الفقيرة والمعدمة ، وتشير الإحصاءات إلى زيادة معدل

التضخم في مصر من أغسطس من عام ٢٠١٦ إلى ٣٠.٢ % في شهر فبراير من عام ٢٠١٧. وقد أسهم ارتفاع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة من قبل ، وارتفاع معدلات البطالة إلى ١٢.٦ % من إجمالى حجم القوي العاملة في عام ٢٠١٦ إلى تدهور مستوى معيشة الكثيرين في المجتمع المصري ، وهكذا أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧ إلى أنخفاض الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في مصر بصفة عامة ، وإلى إنخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم بصفة خاصة .

وتظهر الإحصاءات خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة حدوث زيادة طفيفة جديدة في مؤشر التنمية البشرية في مصر . وتوضح الأرقام أن مؤشر التنمية البشرية في مصر قد زاد من ٠.٥٤٧ في عام ١٩٩٠ إلى ٠.٦١٢ في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٠.٦٨٨ في عام ٢٠١٤ ثم إلى ٠.٦١٩ في عام ٢٠١٥. وتوضح الإحصاءات الواردة في تقرير الأمم المتحدة الأنمائي الصادر في عام ٢٠١٦ تأخر ترتيب مصر في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالدول المتقدمة مثل المانيا وفرنسا . " وفي حين احتلت مصر المرتبة رقم ١١١ في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠١٤ ، احتلت فرنسا والمانيا المرتبتين رقم ٢٢ و ٤ على الترتيب عن نفس العام ويوضح الجدول رقم التالى تطور مؤشر التنمية البشرية في مصر وفرنسا والمانيا خلال الربع قرن الأخير .

جدول (١)

تطور مؤشر التنمية البشرية في مصر وفرنسا والمانيا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥

اسم الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصر	٠.٥٤٧	٠.٦١٢	٠.٦٨٦	٠.٦٨٨	٠.٦٩١
فرنسا	٠.٧٧٩	٠.٨٤٩	٠.٨٩٠	٠.٨٩٤	٠.٨٩٧
المانيا	٠.٨٠١	٠.٨٦٠	٠.٩٢٠	٠.٩٢٤	٠.٩٢٦

Source : UNDP . (2016) . Human Development Report 2016 : Human Development for Everyone . New York , NY : Author . pp . 202-203 .

ولعل أوضح ما تشير الية هذه الإحصاءات هو ضعف الاهتمام بالتعليم وبالتنمية البشرية خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة في مصر . وبالتالى ، فإن الطريق إلى إصلاح المجتمع المصري هو زيادة ميزأنية التعليم الحكومي ، وزيادة نصيب التلميذ من الإنفاق التعليمي . ونتيجة للسياسات الاقتصادية المصرية غير العادلة " أصبحت مصر تصنف كثامن أسوأ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشر توزيع الثروات . وفي عام ٢٠١٤ كأن أغني ١ % من سكان مصر يملكون نصف ثروات جميع المصريين ، وقد زاد حجم ثروة أغني ١ % من المجتمع المصري من ٣٣ % من مجموع ثروات المجتمع في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠ % من مجموع هذه الثروات في عام ٢٠١٤. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن أغني ١٠ % من المجتمع المصري ينفقون أكثر من ٧٠ أمثال ما ينفقه أفقر ١٠ % من هذا المجتمع . وقد أدت هذه الفجوة الضخمة في الثروة إلى تعطل جهود التنمية وتفاقم معدلات الفقر في مصر .

وبصفة عامة كأن متوسط الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ كأن ٣.٨ % . وترجع عدم قدرة الدولة على زيادة الإنفاق على التعليم إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر وبخاصة في الفترة التي تلت الاضطرابات السياسية منذ عام ٢٠١١. ومن بين القيود التي حالت دون زيادة ميزانية التعليم في السنوات الأخيرة ارتفاع قيمة الديون الخارجية والداخلية . وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع إجمالى الديون الحكومية في مصر من ١٦٤٤ مليار جنيه مصري في نهاية يونيو من عام ٢٠١٣ إلى ١٩٠٧ مليار جنيه مصري بنهاية يونيو من عام ٢٠١٤. وبهذا زادت قيمة الديون الخارجية والداخلية من ٩٣.٦ % من الناتج المحلي الإجمالى المصري إلى ٩٥.٥ % عن نفس الفترة . ويفرض هذا الحجم الكبير للديون قيودا كبيرة على حرية تصرف الحكومة المصرية في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي . ولعل أصدق دليل على هذا ، هو أن فوائد الديون الداخلية والخارجية تمثل ٢٦.٣ % من جملة الميزانية السنوية للدولة المصرية.

ومما يفاقم من خطورة أنخفاض ميزأنية التعليم ، ظاهرة هيمنة بند الأجور والرواتب على ٨٥ % من ميزانية قطاع التعليم بشقيه العالى وقبل الجامعي في العام المالى

٢٠١٤/٢٠١٥ . ونتيجة لهذا ، لم يرد نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم بشقيه عن ٥٠٠٠ جنيه مصري سنويا

وهو نصيب شديد التدني مقارنة بالدول المتقدمة ، ومن ثم ، تحتاج مصر إلى زيادة نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي على التعليم وخاصة بعد إنخفاض قيمة الجنيه ، وبالإضافة إلى هذا ، يجب تخصيص استثمارات مالية ضخمة لبناء المدارس للقضاء على مشكلة كثافة الفصول ، ومشكلة تعدد الفترات ، ومعضلة وجود قري ونجوع لا يوجد بها أية مدارس على الإطلاق .

٢- توزيع نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي في المراحل التعليمية المختلفة فى مصر:

شهدت الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ زيادة السكأن في مصر بنسبة ٢.٥ % سنوياً ، كما شكل الشباب في سن الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي- من سن الخامسة إلى سن التاسعة عشرة – ٢٨ % من إجمالى عدد السكان . ويشير ارتفاع نسبة الشباب إلى إجمالى عدد السكان إلى ضرورة بناء المزيد من المدارس لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم ، وتوضيح الاحصاءات وجود ٤٣٨٠٠ مدرسة في مصر في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ويتضمن هذا العدد وجود ٣٦٨١٤ مدرسة حكومية و ٧٠٣٦ مدرسة خاصة في مختلف المراحل التعليمية و بعبارة أخرى ، فقد شكلت المدارس الحكومية والخاصة ٨٤% و ١٦ % على الترتيب من إجمالى أعداد المدارس في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦

وتوضح الاحصاءات أن التعليم الثانوي العام يحظى بنسب أكبر من ميزانية التعليم ، وتشير الأرقام إلى أن نصيب التلميذ من الإنفاق الجاري في التعليم الثأنوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الإعدادي قد بلغ ١٥٩٦ جنيهاً مصريا و ١٥٨٢ جنيها مصرياً و ١٥٢٧ جنيهاً مصريا على الترتيب في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وعلى الرغم من زيادة أعداد التلاميذ في المرحلة الإبتدائية الا أن نصيب تلميذ هذه المرحلة من الإنفاق التعليمي الجاري قد بلغ ٩٨٦ جنيهاً مصرياً مقارنة بنصيب التلميذ في المرحلة الاعدادية من الاتفاق الجاري والذي بلغ ١٥٢٧ جنيها مصريا في العام الدراسي٢٠٠٥/٢٠٠٦ " وبهذا يحصل تلميذ المرحلة الابتدائية في مصر على أقل نصيب من الإتفاق التعليمي في

مراحل التعليم قبل الجامعي ، وتوضح البيانات أن نصيب الإنفاق الجاري على تلميذ المرحلة الإعدادية في مصر فقد بلغ ١٥٤.٩ % و ١٦١,١ % من نصيب الإنفاق الجاري على تلميذ المرحلة الابتدائية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبالتالى ، فأن أي جهود صادقة لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر يجب أن تقوم على زيادة نصيب التلميذ من الإنفاق التعليمي بصفة عامة و على زيادة نصيب التلميذ من الإتفاق في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بصفة خاصة.

٣- مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر :

يتم اتخاذ جميع القرارات التعليمية من قبل الحكومة ممثلة في وزارة التربية والتعليم ، والتعليم الحكومي مجاني في جميع مراحله ، ويتم تمويله من قبل الحكومة ، وتواجه الميزانية ضغوطاً متزايدة لتلبية الطلب الجماعي لتلبية الطلابي الاجتماعي المتزايد على التعليم ، ومما يفاقم من حدة هذه الضغوط النمو السكاني المتسارع ، التقدم التكنولوجي ، وتزايد المنافسة في أسواق العمل في ظل سعي الحكومة لتقليل الاتفاق الحكومي ، ووجود عدة قطاعات تتنافس للحصول على ميزانيات أكبر مثل قطاع الصحة ، وقطاع البنية التحتية ، وقطاع الصناعة.

ولهذا أصبح من الصعب على الحكومة أن تلبي الاحتياجات المالية المتزايدة لقطاع التعليم ويتم تحديد حجم الميزانية التعليمية في مصر بصورة أساسية بناء على السوابق التاريخية وفي بعض الأحيان بناء على العلاقات الشخصية بين المحافظين وبين وزير المالية ، وكلما تمتع المحافظ بشخصية قوية أو بعلاقات أكثر رسوخا مع وزير المالية كلما زادت فرصته في الحصول على ميزانية أكبر للمدارس الواقعة في نطاق محافظته ، وبالإضافة إلى السوابق التاريخية ، فإن أي زيادة في ميزانية التعليم لا يتم تخفيضها في المستقبل ، بل يتوقع أن تستمر هذه الزيادات ، وبهذا تستمر الفجوات في التمويل بين المحافظات بل تزيد بمرور الزمن .

تمويل التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر :

ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي في مصر في العقد الأول من القرن العشرين ؛ حيث بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي ٩٥ % و ٦٨

% على الترتيب في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من هذا التقدم ، تشير الإحصاءات إلى وجود ٦.٣ مليون طفل يعانون من التقزم ، ويعني هذا أن ٣٣ % من إجمالى السكان في الشريحة العمرية من ٦ سنوات إلى ١٨ سنة في مصر يعانون من التقزم وضعف البنية الجسدية ، وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى أن ٦ % من تلاميذ المدارس الحكومية يرسبون ، وبعبارة أخرى فأن ٦ % من تلاميذ المدارس الحكومية المصرية يرسبون ويتعثرون في دراستهم في عام ٢٠٠٩. وتكثر أعداد الراسبين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وتقل في المرحلة الثانوية ، وتؤدي ارتفاع . معدلات الفقر إلى تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائي والإعدادي وتشير إحدى الدراسات إلى أن تكلفة الهدر الناتج عن الرسوب لمدة عام دراسي واحد والتي تتحملها الحكومة بالنسبة للتلميذ الفقير المصاب بالتقزم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية قد بلغت ١٣٢٩ جنيهاً مصرياً و ٣١١٨ جنيهاً مصرياً على الترتيب في عام ٢٠٠٩ . وأوضحت نفس الدراسة أن تكلفة الهدر الناتج عن الرسوب لمدة عام دراسي واحد والتي تتحملها الأسرة بالنسبة للتلميذ الفقير المصاب بالتقزم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية قد بلغت ١٣٤٤ جنيهاً مصرياً و ١٣٤٤ جنيهاً مصرياً على الترتيب في نفس العام . وتعنى هذه الأرقام أن الأسرة تتحمل ٥٠ % و ٣٠ % من تكلفة الرسوب لعام واحد في المرحلتين الابتدائية والاعدادية.

وعلى هذا فإن السياسات الحكومية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع والمصحوبة بانخفاض الإنفاق على التعليم قد أثرت سلبا على تكافؤ الفرص التعليمية ، وتشير إحدى الدراسات إلى أن " معدل النقر على المستوى القومي قد وصل إلى ٢٥.٢ % في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٧ بلغ معدل الفقر في الريف والحضر ٦٢.٨ % و ٣٧.٢ % على الترتيب . واحتلت أسيوط وسوهاج المركزين الأول والثاني من حيث ارتفاع معدلات الفقر في المحافظات المصرية .

وتؤكد دراسات كثيرة على تركز ظاهرة الفقر في الريف بصفة عامة وفي ريف الصعيد بصفة خاصة ، " وقد أدت الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر عام

٢٠١١ إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، وإلى أنخفاض مستوى المعيشة ، وازدياد التفاوتات في الدخل ، واتساع الفجوة بين الحضر والريف International Fund for وبالإضافة إلى الاضطرابات السياسية فقد أدى تخفيض قيمة الجنية المصري في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦ ، ورفع أسعار الوقود في أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وارتفاع معدلات التضخم إلى أنخفاض الإنفاق الحقيقي على التعليم . وقد أسهت هذه الأوضاع جميعها في تدهور المستوى المعيشي للفقراء وللشريحة الدنيا من الطبقة الوسطي على حد سواء ،وقد أسهمت هيمنة الأجور والمكافئات على بنود ميزانية وزارة التربية والتعليم في التأثير سلبا على تكافؤ الفرص التعليمية . وتشير الإحصاءات إلى كون الأجور والحوافز الباب الأول من الميزأنية تمثل ٩٥ % من ميزانية وزارة التربية والتعليم في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية الأفقي يعني حصول التلاميذ أصحاب نفس الخصائص على نفس التمويل بصرف النظر عن الإدارات التعليمية التي يدرسون بها ، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في الموارد المالية والبشرية بين الإدارات التعليمية في جمهورية مصر العربية . وتظهر هذه التباينات بوضوح عند تحليل مؤشر نصيب التلميذ من الإنفاق التعليمي الجاري . وتظهر الأرقام أن متوسط نصيب التلميذ من الإنفاق التعليمي الجاري قد بلغ على المستوي القومي ٢٥٢٨ جنبها مصرياً ، وأن نصيب التلميذ من الإنفاق التعليمي الجاري قد بلغ ٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً و ٩٠٠٠ جنيهاً مصرياً في مدارس محافظة الفيوم ومحافظة الوادي الجديد على الترتيب في عام ٢٠١٥.

وبالتالى ، فإن اختلاف نصيب التلميذ من الإنفاق الجاري دون سبب جوهري لذلك يقلل من تكافؤ الفرص التعليمية . ونتيجة لاعتماد ميزانية المديريات التعليمية على مبدأ السوابق التاريخية ، فإن أي زيادة في ميزانية التعليم لا يتم تقليصها في المستقبل ؛ بل يتوقع أن تستمر هذه الزيادات ، وبهذا تستمر الفجوات في التمويل بين المحافظات بل تزيد بمرور الزمن .

أما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فيقوم على تخصيص مبالغ أكبر للتلاميذ الأكثر فقرا وللتلاميذ الذين يدرسون في مدارس موجودة في المناطق العشوائية والأحياء المحرومة ،

" وتشير النتائج التلاميذ في الاختبارات القومية إلى وجود فجوات في التحصيل الدراسي تعود إلى عوامل مثل : المستوي التعليمي لأولياء الأمور ، وثراء الأسرة ، والموقع الجغرافي لسكن التلاميذ ، وتوضح الدراسات أن الخلفية الأسرية هي العامل الأكثر تأثيراً على تحصيل التلاميذ الدراسي ، وعلى هذا ، فأن تحصيل التلاميذ الدراسي في المناطق الريفية أقل بنسبة ٤٠ % من تحصيل نظراتهم في المناطق الحضرية في مصر ، وبالإضافة إلى هذه العوامل ، يسهم التحاق التلاميذ بالمدارس الخاصة في ارتفاع تحصيلهم الدراسي وتفوقهم على نظرائهم من التلاميذ المقيدين في المدارس الحكومية ، وتعني هذه الحقائق أن المدارس المصرية أصبحت بمثابة الية لتكريس المكانات المتوارثة ، وأنها أصبحت أداة لإعادة أنتاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وقد أسهمت السياسات الحكومية العامة والسياسات التعليمية في عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، فأبناء الأسر الغنية يلتحقون بالمدارس الدولية والمدارس الخاصة التي تقدم تعليماً ، عالى الجودة ؛ في حين لا يجد أبناء الأسر الفقيرة سوي التعليم الحكومي منخفض الجودة ، وبعد تخرجهم يلتحق أبناء الأغنياء بالوظائف المرموقة اعتماداً على مستوى تعليمهم الراقي وعلى علاقات أباءهم الشخصية ، في حين ينضم الفقراء والمهمشين إلى طابور العاطلين ؛ الأمر الذي يعزز من دائرة الفقر الجهنمية . وبهذا يصبح التعليم أداة لإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية / الاجتماعية القائمة في المجتمع .

المحور الأول (مصادر تمويل الحلقة الأولى من التعليم الاساسي في مصر)

جدول رقم (١)

م	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
١	صلاحيات مديرية التربية والتعليم شاملة فى الحصول على التمويل الازم	%٦٠	%٢٠	١٠	١٠
٢	محدودية صلاحيات الادارات المدرسية فى الحصول على التمويل الازم ومجالات صرف	%٥٠	%٣٠	%١٠	%١٠
٣	تسمح التشريعات والتنظيمات للمدارس بالحصول على التمويل الازم	%٠	%١٧	%٥٠	%٣٣
٤	يقوم مديري المدارس بتقديم دعم مادي كبير للمدرسة	%١٠	%٢٥	%٥٠	%١٥

يتضح من الجدول السابق ان العباره الاولى والمتمثله في صلاحيات مديريه التربيه والتعليم قد احتلت المرتبة درجه موافق بدرجه كبيره على ما نسبه ٦٠ بالمئه بينما حصلت على الدرجه المتوسطه بنسبه ٢٠% ونسبه ضعيفه وغير موافق ١٠% لكل منهم ، بينما العباره الثانيه محدوديه صلاحيات الادارات المدرسيه في الحصول على التمويل اللازم ومجالات الصرف قد احتلت المرتبه الاولى درجه موافق بدرجه كبيره بنسبه ٥٠ %بالماء بينما الدرجه المتوسطه احتلت المرتبه الثانيه بنسبه ٣٠% والمرتبه الضعيفه وغير موافق قد احتلت المرتبه الثالثه بنسبه ١٠% لكل منهما ، والعباره الثالثه تسمح التشريعات والتنظيمات للمدارس بالحصول على التمويل اللازم قد احتلت النسبة الضعيفة المرتبه الاولى بنسبه ٥٠ بالمئه وجاء في المرتبه الثانيه وظائف في المرتبه الثانيه غير موافق بنسبه ٣٣% وجاء في المرتبه الثالثه النسبه المتوسطه بنسبه ١٧% اما العباره الرابعه يقوم مديري المدارس بتقديم دعم مادي كبير للمدرسه قد احتلت النسبه الضعيفه

المرتبه الاولى بنسبه ٥٠% في المرتبه الثانيه النسبه المتوسطه بنسبه ٢٥% بينما غير موافق قد احتل المرتبه الثالثه بنسبه ١٥% وجاءت موافق بدرجه كبيره في المرتبه الاخيره بنسبه ١٠% مما يدل على ضعف مصادر التموين لحلقه التعليم الاساسي في مصر

المحور الثاني (التمويل الداخلي والعلاقة مع المجتمع)

جدول رقم (٢)

م	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
١	تعمل ادارة المدرسة على اقامة يوما مفتوحاً مثل السوق الخيري ،معرض الكتاب،المعرض المدرسي،نشاطات	%١٠	%١٠	%٥٠	%٣٠
٢	تحث إدارة المدرسة افراد المجتمع على الوقف الخيري لصالح المدرسة لتحقيق أهداف التعليم بالمدرسة	%٥٠	%٢٠	%١٥	%١٥
٣	تشجع المدرسة أصحاب التبرعات و المنح من خلال تسمية بعض الفصول او المعامل باسماء المتبرعين والمانحين	%٦٠	%٢٠	%١٥	%٥
٤	يتم تحصيل رسوم لحضور بعض المناسبات التى تنظمها المدرسة مثل الرحلات المدرسية والمناسبات	%٥٠	%٢٠	%٣٠	%٥

يتضح من الجدول السابق أن العباره الاولى تعمل إداره المدرسه على اقامه يوما مفتوحا مثل السوق الخيري قد احتلت النسبه الضعيفه المرتبه الاولى بنسبه ٥٠ بالمئه بينما جاءت غير موافق فى المتبة الثانية بنسبه ٣٠% اما مرحله موافق بدرجه كبيره ومتوسطه قد احتلت ١٠% لكل منهما ، اما العباره الثانيه تحث إداره المدرسه أفراد المجتمع على الوقف الخيري لصالح المدرسه لتحقيق أهداف التعليم قد احتلت درجه موافق بدرجه كبيره ٥٠ بالمئه حيث جاءت في المرتبه الاولى ، بينما جاءت المرحله المتوسطه في المرتبه الثانيه بنسبه ٢٠ بالمئه وجاءت النسبه الضعيفه وهي غير موافق في المرتبه الثالثه بنسبه

١٥% لكل منهما، وجاءت العباره الثالثه تشجع المدرسه اصحاب التبرعات والمنح من خلال تسميه بعض الفصول أو المعامل باسماء المتبرعين حيث جاءت في المرتبه الاولى موافق بدرجه كبيره بنسبه ٦٠ بالمئه وجاءت النسبه المتوسطه في المرتبه الثانيه بدرجه ٢٠ % وجاءت النسبه الضعيفه في المرتبه الثالثه بنسبه ١٥% وجاءت غير موافق في المرتبه الاخيره بنسبه ٥% وجاءت عبارة يتم تحصيل رسوم لحضور بعض المناسبات التي تنظمها المدرسه في المرتبه الاولى بنسبه ٥٠ بالمئه وجاءت النسبه الضعيفه في المرتبه الثانيه بنسبه ٣٠% وجاءت المرتبه المتوسطه في المرحله الاخيره بنسبه ٢٠% مما يؤكد على ضعف التمويل الداخلي لمدارس الحلقه الاولى من التعليم الأساسي

المحور الثالث (مشكلات التمويل)

جدول رقم (٣)

م	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
١	تتمتع مديرية التربية والتعلىم بصلاحيات شاملة في الحصول على التمويل الازم	%١٠	%١٠	%٥٠	%٣٠
٢	تمتلك مديرية التربية والتعلىم صلاحيات واسعة فى أوجه صرف التمويل	%٢٠	%٣٠	%٣٠	%٢٠
٣	يتمتع مديري المدارس بصلاحيات واسعة في مجالات صرف التمويل	%٢٥	%٣٠	%٤٠	%١٠
٤	يسهم أولياء الأمور بدور كبير فى الدعم المادي للمدرسة	%٣٠	%٢٠	%١٥	%٣٥

يتضح من الجدول السابق تتمتع مديريه التربيه والتعليم بصلاحيات شامله في الحصول على التمويل اللازم حيث جاءت في المرتبه الاولى النسبه الضعيفه بنسبه ٥٠% وجاءت غير موافق في المرتبه الثانيه بنسبه ٣٠% بينما جاءت في المرتبه الثالثه موافق بدرجه كبيره و المتوسطه بنسبه ١٠% لكل منهما وجاءت العباره الثانيه تمتلك مديريه التربيه والتعليم صلاحيات واسعه في اوجه صرف التمويل فقد جاءت النسبه المتوسطه والضعيفه في المرتبه الاولى بنسبه ٣٠% لكل منهم بينما جاء في المرتبه الثانيه موافق بدرجه كبيره وغير موافق بنسبه ٢٠% لكل منهم، العباره الثالثه يتمتع مدير المدارس بالصلاحيات واسعه في مجالات صرف التموين حيث جاءت في المرتبة الاولى النسبه الضعيفه بنسبه

٤٠% وجاءت في المرتبه الثانيه النسبه المتوسطه ٣٠ بالمئه وجاءت في المرتبه الثالثه موافق بدرجه كبيره بنسبه ٢٥% بينما جاءت في المرتبه الاخيره ، بينما العباره الرابعه يسهم اولياء الامور في الدعم المادي للمدرسه احتلت غير موافق المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٣٥ % وجاء فى المرتبة الثانية موافق بدرجه كبيرة بنسبه ٣٠% حيث جاءت في المرتبه الثانيه بينما الدرجه المتوسطه جاءت في المرتبه الثالثه بنسبه ٢٠% حيث حلت في المرتبه الاخيره المرتبة الضعيفة بنسبة بلغت ١٥%

المحور الرابع (استراتيجيات وبدائل مقترحة لحل مشكلات تمويل الحلقة الاولي من التعلىم الاساسي في مص على ضؤ الإتجاهات العالمية المعاصرة)

الجدول رقم (٤)

م	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
١	تخصيص طابع خاص لصالح الحلقة الاولي من التعلىم الاساسي يوضع على كل ورقة رسمية	%٧٠	%١٥	%١٥	%٠
٢	تخصيص نسبة من الرسوم الجمركية لصالح الحلقة الاولي من التعلىم الاساسي	%٨٠	%١٠	%١٠	%٠
٣	تخصيص نسبة من ضربية الدخل والقيمة المضافة لصالح الحلقة الاولي من التعلىم الاساسي	%٨٠	%٢٠	%٠	%٠
٤	اعفاء الشركات المتبرعة لمدارس الحلقة الاولي من التعلىم الاساسي من نسبة ٥٠% من الضرائب المقررة علىها	%٦٠	%٢٠	%٢٠	%٠

يتضح من الجدول السابق أن العباره الاولى بوجود طابع خاص لصالح الحلقه الاولى للتعليم الاساسي يوضع على كل ورقه رسميه فقد احتلت درجه موافق بدرجه كبيره المرتبة الاولى بنسبه ٧٠% بينما جاءت المرتبه المتوسطه والضعيفه في المرتبه الثانيه بنسبه ١٥% لكل منهما وجاءت العباره الثانيه تخصيص نسبة من الرسوم الجمركيه لصالح الحلقه الاولى من التعليم الاساسي حيث جاءت مرتبه موافق بدرجه كبيره فى المرتبه الاولى بنسبه ٨٠ % بينما جاءت مرحله متوسطه وضعيفه في المرتبه الثانيه

بنسبه ١٠% لكل منهم اما العباره الثالثه التخصيص نسبة من ضريبه الدخل والقيمه المضافه لصالح الحركه الاولى للتعليم الاساسي ٨٠% بينما جاءت متوسطه بنسبه ٢٠% اما العباره اعفاء الشركات المتبرعه في المدارس الحلقه الاولى من التعليم الاساسي من نسبه ٥٠% ان الضرائب المقرره فقد جاءت موافق بدرجه كبيره في المرتبه الاولى بنسبه ٦٠% بينما جاء متوسطه وضعيفه في المرتبه الثانيه بنسبه ٢٠% لكل منهما مما يدل على حاجه التعليم الاساسي الى مصادر تمويل كثيره حتى يفي باحتياجاته.

نتائج الدراسة

١- زيادة ميزانية التعليم منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالى لتصل إلى ٦ % من هذا الناتج .

٢- زيادة نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم ليصل إلى ٢٠ ألف جنيهاً مصرياً سنوياً لكي تتناسب مع انخفاض القيمة الشرائية للعملة ومع ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت ٣٠ %

٣- تنويع مصادر تمويل التعليم.

٤- تشجيع المساهمات الشعبية والأهلية غير الهادفة للربح في بناء وصيانة المدارس.

٥- تنظيم اكتتاب عام لبناء ١٢ ألف مدرسة في عام واحد.

٦- زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري المخصص للتعليم قبل الجامعي.

٧- زيادة الإنفاق الجاري المخصص لتمويل شراء الخامات والمستلزمات وتجهيز معامل العلوم ومعامل الحاسب الالى والورش.

٨- زيادة الميزأنية المخصصة لتمويل التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي.

٩- بناء المدارس في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية.

١٠- منح تخفيضات ضريبية للمدارس الخاصة التي يتم أنشاؤها في المناطق الفقيرة وفي الأحياء المحرومة.

١١- زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الواقعة في الأحياء الفقيرة ، وزيادة أعداد المعلمين العاملين في هذه المدارس.

١٢- منح رواتب شهرية للتلاميذ الفقراء بشرط استمرارهم في الدراسة .

١٣- تقليل معدلات الرسوب والتسرب من المدارس الابتدائية والإعدادية.

١٤- زيادة جودة التعليم في المدارس الحكومية في المراحل التعليمية المختلفة.

مراجع الدراسة

اولا الدراسات العربية:

١. أون سينغ تاون تأن ،ممارسات المعلم التعليمية أفضل الممارسات التعليمية الهادفة لتطوير مهنة التعليم مؤتمر القمة العالمي للأبتكار في التعليم المنظمة الفنلندية للتعليم مدي الحياة ،بالتعاون مع المعهد الوطني للتعليم سنغافورة ٢٠١٧ ص٤

٢. أحمدعبدالنبي عبد العال خلاف،عبد العاطي حلقأن،مجلة كلية التربية،جامعة سوهاج، المجلد الاول،العدد الثأني عشر،٢٠١٣ص ٢

٣. بأنقا طه الزبير حسين،سوسن احمد ادم،دور تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم،رسالة ماجستير ،كلية التربية،جامعة الخرطوم السودأن،٢٠١٨،ص ٣

٤. بشير صالح الرشيدي،مناهج البحث التربوي،دار الكتاب الحديث،القاهرة.٢٠٠٠،ص ٨٨

٥. حسب النبي أحمد محمد،بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتي عام ٢٠١٧،رسالة ماجستير،كلية التربية،جامعة الخرطوم،السودأن،،٢٠١١ ،ص٢، ٣

٦. خلف محمد البحيري،محمد فوزي زيأن وأخرون،تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية ،مجلة كلية التربية،جامعة سوهاج،المجلد الاول،العددالتاسع والخمسون،٢٠١٩،ص ٥

٧. جمال علي الدهشأن،نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي الاول،توجهات إستراتيجية في التعليم –تحديات المستقبل،٢٥-٢٦يونيه،كلية التربية،جامعة عين شمس،٢٠١٥،ص ١-٢-٣-٥

٨. ضيف الله عبد الرؤوف تكلفة وتمويل التعليم العام في السودأن – المشاكل والحلول ، رسالة ماجستيرو كلية التربية، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٠ ،ص ٣

٩. طه،فرج عبد القادر واخرون،معجم علم النفس والتحليل النفسي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،ط١،ص ١٦٧

١٠.عنترمحمداحمدعبدالعال،نبيل سعدخليل،دراسة تحليلة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية،الجمعية المصريةللإدارة والتربية المقارنة،السنة الخامسة،العدد الثامن والستون ،٢٠١٨،ص ١-٣٢

١١.محمد حسنين عبده العجمي، متطلبات ترشيد الإنفاق التعليم للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية،مجلة مستقلل التربية العربية مجلد ١٠ ،العدد الثأني،٢٠٠٤،ص ١٠

١٢.وفاء ابراهيم الصادق علي،تطوير دور الجامعات الصمرية لبناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرة المانيا ،مجلة كلية التربية ،جامعة طنطا،العددالثأني (٥٨)بريل ٢٠١٥،ص ٢٤٨-٢٤٩

١٣.موقع وزارة التربية والتعليم المصرية on the internet at www.moe.gov

ثأنيا : الدراسات الاجنبية:

1- Vegas E,G Caffin C.,When Education Expends lituure Matter:An Empirical Analysis Of RecentvInternational Data,Comperative Education Review, Vol 59,No May 2015,PP,28,301

2- Christian,a nd Others The Future Of The German Science System In The Context Of The International Competition,Cutting-Edge Research.For The Global Knowledge Society,B Bwa,S,Series ,Wissenschaft Spolitik,Germany,2014

3- The European Higher Education Society,Higher Education University and Excalence,For Society,36 th Annual Enirforumy,27th-30th of August 2014,Esser,Germany,2014

4- Serna GR and Hars G Highereducation Expenditures and State Balanced Budget Requirement Is there Relation Ship Journal Of Education Finance ,Vol 39, no 3 2014-PP.175-202

5- Jurgen,R, Know Ledge Society Iin Tthe 21 th Century MSM,3 rd Annual Research Conference Revolutions In Education,,New Opportunitions For Development, 6, September 2013,Maastricht School of Management,Netherlands,2013 ،

6- Kohi, AR, The Impact Of Spenging Cuts On Miss Curistudent Achievement, ED.D University Of Missure Kansas City,2013

7- Tonia,B ,and Others,Ttransatlantic Convergence In Higher Education, Comparing Current Trends Of Policy Change In Germany and the U.S, 22 nd , Ipsn World Congress,Madrid,2012